

ملخص تنفيذي

كما تجدر الإشارة إلى أن نسبة إجمالي الدين إلى الناتج المحلي قد سجلت انخفاضاً تراكمياً يصل إلى ٤٠ نقطة مئوية خلال الأربع سنوات الماضية.

و طبقاً للعمليات الميدانية الصادرة من الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة^٢ عن العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، فقد استقرت نسبة العجز الكلي^٣ إلى الناتج المحلي الإجمالي عند ٦,٩٪ ليبلغ ٧١,٨ مليار جنيه مقارنة بـ ٦١,١ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨. أما عن نسبة العجز الأولي^٤ إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفعت بـ ٠,٦ نقطة مئوية لتبلغ ١,٨٪ خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقارنة بـ ١,٢٪ خلال العام السابق.

فقد ارتفعت جملة الإيرادات والمنح خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بنسبة بلغت ٢٧,٦٪ لتصل إلى ٢٨٢,٥ مليار جنيه (٢٧,٢٪ من الناتج المحلي). فمن ناحية، ارتفعت الإيرادات الضريبية ١٩,٩٪ لتسجل ١٦٣,٢ مليار جنيه، كما ارتفعت الإيرادات غير الضريبية إرتقاعاً ملحوظاً وصلت نسبته إلى ٤١,٧٪ لتسجل ١١٩,٣ مليار جنيه. وتشير البيانات التفصيلية إلى إرتفاع الإيرادات الضريبية مدفوعة بالإرتفاع في حصيللة الضرائب على الدخل بـ ١٩,٧٪ إلى ٨٠,١ مليار جنيه. ويرجع إرتفاع حصيللة الضرائب على الدخل إلى إرتفاع حصيللة الضرائب على الشركات بنسبة ١٨,٧٪ لتتحقق ٦٦ مليار جنيه، بالإضافة إلى إرتفاع حصيللة الضرائب على الأفراد بنسبة ٢٤,٣٪ لتتحقق ١٤,٣ مليار جنيه. وذلك بالإضافة إلى إرتفاع حصيللة الضرائب على السلع والخدمات بنسبة ٢٥,٩٪ لتتحقق ٦٢,٧ مليار جنيه. وعلى الجانب الآخر ارتفعت الضرائب على التجارة الدولية بنسبة ٠,٥٪ فقط لتتحقق ١٤,١ مليار جنيه.

أما عن الإيرادات غير الضريبية، فقد ارتفعت قيمة الإيرادات من المنح خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بأكثر من خمسة أمثالها لتصل إلى حوالي ٨ مليار جنيه مقارنة بـ ١,٥ مليار جنيه خلال العام السابق، وارتفعت أيضاً الإيرادات الأخرى^٥ بنسبة ٣٤,٥٪ لتصل إلى ١١١,٣ مليار جنيه خلال ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقارنة بـ ٨٢,٧ مليار جنيه خلال العام السابق.

على الجانب الآخر، ارتفعت جملة المصروفات بنسبة ٢٤,٥٪ خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ٣٥١,٥ مليار جنيه (٣٣,٨٪ من الناتج المحلي) مقارنة بنحو ٢٨٢,٣ مليار جنيه (٣١,٥٪ من الناتج المحلي) خلال العام السابق. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى زيادة مصروفات الدعم بنحو ١١,٤٪ لتصل إلى ٩٣,٨ مليار جنيه، بالإضافة إلى إرتفاع قيمة المزايا الاجتماعية بأكثر من سبعة أمثال قيمتها المحققة خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ لتصل إلى ٢٨,٧ مليار جنيه^٦ خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقارنة بـ ٤,١ مليار جنيه خلال العام المالي السابق. كما ارتفعت الأجور وتعيضات العاملين بنسبة ٢١,٢٪ لتصل إلى ٧٦,١ مليار جنيه مقارنة بـ ٦٢,٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وكذلك مدفوعات الفوائد ارتفعت بـ ٤,٥٪ إلى ٥٢,٨ مليار جنيه. كما ارتفعت مصروفات شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ ٢٧,٢٪ إلى ٤٣,٤ مليار جنيه، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى قيام الحكومة بتطبيق حزمة مالية لتحفيز الطلب المحلي وذلك للحد من التباطؤ المتوقع في معدلات النمو الإقتصادي وزيادة معدلات البطالة.

وتشير بيانات الموازنة العامة عن الفترة يوليو-أكتوبر ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى إرتفاع العجز الكلي بـ ١,٢ نقطة مئوية لتبلغ نسبته ٣,٤٪ من الناتج المحلي ليصل إلى ٤٠,٦ مليار جنيه، مقارنة بـ ٢٢,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. ويرجع الإرتفاع في نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى إنخفاض الإيرادات الكلية بشكل ملحوظ بالإضافة إلى الإرتفاع المعتدل في المصروفات العامة وذلك في ضوء تباطؤ النشاط الإقتصادي المحلي وتدابير الأزمة المالية العالمية. كذلك ارتفعت نسبة العجز الأولي بـ ٠,٨ نقطة مئوية لتصل إلى ١,٤٪ من الناتج المحلي خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ٠,٦٪ خلال الفترة يوليو-أكتوبر من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

فقد سجل إجمالي الإيرادات والمنح انخفاضاً بلغ ١٩٪ خلال الفترة يوليو- أكتوبر ٢٠١٠/٢٠٠٩ لتصل إلى ٥٣ مليار جنيه مقارنة بـ ٦٥,٦ مليار جنيه خلال نفس

لقد نجح الإقتصاد المصري في تحقيق معدلات مرتفعة لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وصلت في المتوسط إلى ٧٪ خلال الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨/٢٠٠٧. ومن أهم العوامل التي ساعدت على تحسن الأداء الإقتصادي خلال هذه الفترة تنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي، والاندماج المتزايد للسوق المصري في الإقتصاد العالمي مدعوماً بالظروف الخارجية المواتية.

وتشير البيانات الميدانية الصادرة حديثاً عن وزارة التنمية الإقتصادية (بأسعار السوق) خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ إلى تباطؤ النشاط الإقتصادي تأثراً بالأزمة المالية العالمية وما تبعها من تباطؤ في حركة التجارة الدولية والتدفقات المالية الدولية. فقد سجل معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق ٤,٧٪ خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقارنة بـ ٧,٢٪ خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وبالرغم من إنخفاض معدل نمو الناتج المحلي المحقق مقارنة بالعام السابق إلا أنه قد فاق التوقعات السائدة في السوق المصري مع بداية الأزمة المالية العالمية، ويرجع ذلك إلى صمود الإستهلاك المحلي النهائي مما عوض جزئياً الإنخفاض الشديد في الإستثمارات الخاصة.

وقد استقر نسبياً معدل نمو الإستهلاك النهائي خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حيث بلغ ٥٪ مقارنة بـ ٥,٢٪ خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وتجدر الإشارة إلى أن معدل نمو الإستهلاك الخاص قد تراجع ليسجل ٤,٥٪ مقارنة بـ ٥,٧٪ خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، في حين إرتفع معدل نمو الإستهلاك العام ليسجل ٧,٩٪ مقارنة بـ ٢,١٪ في العام المالي السابق. كذلك إنخفض معدل نمو الإنفاق الاستثماري خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ وذلك تأثراً بإنخفاض الإستثمارات الخاصة مع بداية الأزمة المالية العالمية ليسجل ٩,١٪ مقارنة بإرتفاع قدره ١٥,٥٪ خلال العام السابق.

وفي محاولة للحد من الآثار السلبية للأزمة الإقتصادية العالمية على الإقتصاد المحلي، فقد إتجهت الحكومة المصرية إلى دعم قوى الطلب المحلي بإستخدام حزمة من الإجراءات المالية التوسعية خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ والتي بلغت تكلفتها ١٥ مليار جنيه. وقد تم توجيه مبلغ ١٠,٨ مليار منها نحو الإستثمارات العامة وبالأخص مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة. وبالإضافة إلى ذلك تم ضخ ٢,٧ مليار جنيه في صورة مصروفات جارية أخرى، والإستغناء عن مبلغ ١,٥ مليار جنيه كإيرادات محتملة نتيجة تخفيضات جمركية.

وفيما يخص معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج^٧ فقد تباطأ ليصل إلى ٤,٧٪ خلال عام الدراسة مقابل معدل نمو قدره ٧,٢٪ خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨. ومن الملاحظ أن هذا التراجع يرجع بصفة أساسية إلى تباطؤ كل من السياحة (معدل نمو حقيقي ١,٣٪)، ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، والصناعات التحويلية (معدل نمو حقيقي ٣,٧٪)، ١٦,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، قطاعات قناة السويس (تراجع معدل النمو الحقيقي بـ ٧,٢٪)، ٣,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي. بينما استمرت قطاعات الإستخراجات (معدل نمو حقيقي ٦,٤٪)، ١٤,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي) والاتصالات (معدل نمو حقيقي ١٤,٦٪)، ٣,٨٪ من الناتج المحلي) وتجارة الجملة والتجزئة (معدل نمو حقيقي ٥,٨٪)، ١٠,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

وعلى جانب المؤشرات المالية، فقد شهد أداء الموازنة العامة للدولة تحسناً ملحوظاً خلال العامين المتتاليين ٢٠٠٦/٢٠٠٧ و ٢٠٠٧/٢٠٠٨، والذي استمر أيضاً خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩. حيث استقرت نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي عند ٦,٩٪، وذلك بالرغم من تعرض الإقتصاد المصري للإرتفاع الحاد في الأسعار العالمية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بالإضافة إلى تعرضه لاحقاً إلى آثار الجولة الثانية للأزمة المالية العالمية. وفيما يخص إجمالي دين أجهزة الموازنة العامة للدولة (محلي وخارجي) فقد استقرت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ عند ٨١٪ وذلك مقارنة بالمعدلات المحققة خلال السنة المالية السابقة، وذلك بالرغم من قيام البنك المركزي بإعادة توييب ٤,٣ مليار دولار في سبتمبر ٢٠٠٨ ضمن الدين الخارجي للحكومة المركزية ووحدات الحكم المحلي بدلاً من مديونيات "القطاعات الأخرى"، مع العلم أنه إذا تم إستثناء أثر هذه المعالجة فسوف تنخفض نسبة إجمالي دين أجهزة الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي بما يقرب من ٢ نقطة مئوية.

^١ تم حساب معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بإستخدام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ كسنة أساس.

^٢ يشمل قطاع موازنة الحكومة المركزية، والمحليات، والهيئات الخدمية العامة.
^٣ الإيرادات الحكومية مطروحاً منها المصروفات، ومضافاً إليها صافي حيازة الأصول المالية.

^٤ العجز الكلي بعد إستبعاد الفوائد المدفوعة.
^٥ تعكس الزيادة الملحوظة في كل من الإيرادات الأخرى (جانب الإيرادات) والمزايا الاجتماعية (جانب المصروفات) أثر التسوية التي تمت بين الموازنة وصناديق المعاشات.

الفترة من العام السابق. ويمكن تفسير ذلك بانخفاض كل من الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية بنسب بلغت ٢٪ و ٤٢٪ على التوالي خلال فترة الدراسة. وتشير البيانات التفصيلية إلى انخفاض الحصيلة من الضريبة على الدخل من الشركات بـ ١٥,٧٪ لتصل إلى ٧,٧ مليار جنيه مقارنة بـ ٩,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. كذلك إنخفضت الإيرادات المحصلة من كل من الضرائب على السلع والخدمات والضرائب على التجارة الدولية بـ ٤,٦٪ و ٢١,١٪ ليسجلا ١٨,٣ مليار جنيه و ٣,٨ مليار جنيه على التوالي. كما إنخفضت الحصيلة من الإيرادات الأخرى بـ ٣٨,٢٪ إلى ما يقرب ١٤,٦ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- أكتوبر ٢٠١٠/٢٠٠٩ بالإضافة إلى انخفاض المنح بـ ٦٢٪ لتتحقق ١,٧ مليار جنيه مقابل ٤,٤ مليار جنيه خلال يوليو-أكتوبر من العام السابق. وعلى نحو آخر، حققت الإيرادات المحصلة من الضرائب على الممتلكات ارتفاعاً بأكثر من أربعة أمثال القيمة المحققة خلال نفس الفترة من العام السابق لتصل إلى ما يقرب من ٣ مليار جنيه مقارنة بـ ٠,٧ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- أكتوبر ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

على الجانب الآخر، ارتفعت جملة المصروفات بـ ٦,٩٪ خلال الفترة يوليو- أكتوبر ٢٠١٠/٢٠٠٩ لتصل إلى ٩٤ مليار جنيه مقارنة بنحو ٨٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويرجع ذلك إلى زيادة المصروفات في جميع الأبواب الفرعية فيما عدا باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية.

وقد ارتفعت مدفوعات خدمة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة للدولة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ بأكثر من الضعف لتصل إلى ٢١,٨ مليار جنيه مقارنة بـ ١٠,٦ مليار جنيه خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨. وقد نتج ذلك عن ارتفاع قيمة الفوائد المحلية المسددة بنسبة ٦٧٪ إلى ١٧,٧ مليار جنيه خلال الربع الأول من ٢٠١٠/٢٠٠٩، وكذلك ارتفاع قيمة القروض المحلية المسددة إلى ٤,١ مليار جنيه مقارنة بـ ٣٥,٥ مليون جنيه خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

وقد ارتفع المتوسط المرجح لأجل أذون وسندات الخزانة في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩ إلى ١,٥ سنة مقارنة بـ ١,٤ سنة في نهاية يونيو ٢٠٠٩، في حين انخفض متوسط سعر الفائدة المستحق عليها خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ١٠,٥٪ مقارنة بـ ١١٪ خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

وقد إنخفض إجمالي رصيد الدين الخارجي فلم يتم بعد نشر البيانات الخاصة بأرصدة الدين الخارجي في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩، إلا أن البيانات الصادرة عن نهاية يونيو ٢٠٠٩ تشير إلى إنخفاض إجمالي رصيد الدين الخارجي بنحو ٧٪ ليصل إلى ٣١,٥ مليار دولار (١٧٪ من الناتج المحلي) في نهاية يونيو ٢٠٠٩، وذلك مقابل ٣٣,٩ مليار دولار (٢٠,١٪ من الناتج المحلي) في العام السابق. وجدير بالذكر أن إجمالي الدين الحكومي الخارجي - بعد إعادة التصنيف - بلغ نحو ٢٥,٨ مليار دولار (٨١,٩٪ من إجمالي حجم المديونية الخارجية) في نهاية يونيو ٢٠٠٩ مقارنة بـ ٢١,٦ مليار جنيه في يونيو ٢٠٠٨.

وعلى صعيد التطورات النقدية، فقد ارتفعت جملة السيولة المحلية خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٩ بنحو ١١,٣ مليار جنيه، حيث سجل معدل النمو الشهري للسيولة المحلية ١,٤٪ في سبتمبر ٢٠٠٩ مقارنة بـ ٠,١٪ خلال الشهر السابق. وقد نتج هذا النمو الشهري المحقق عن ارتفاع كل من صافي الأصول الأجنبية والمحلية بنسبة ٢,١٪ و ١٪ على التوالي خلال شهر الدراسة.

أما عن معدل النمو السنوي للسيولة المحلية فقد ارتفع في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩ إلى ٩٪ مقارنة بـ ٧,١٪ في نهاية الشهر السابق، إلا أنه قد انخفض مقارنة بمعدل النمو السنوي المحقق في نهاية سبتمبر ٢٠٠٨ والذي بلغ ١٤,١٪. ويمكن تفسير تباطؤ نمو السيولة المحلية في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩ مقارنة بسبتمبر ٢٠٠٨ في ضوء انخفاض معدل نمو صافي الأصول الأجنبية إلى -٤,٦٪ في نهاية شهر الدراسة مقارنة بـ ٢٧,٦٪ في نهاية سبتمبر ٢٠٠٨، والذي حد بدوره من أثر النمو المحقق في صافي الأصول المحلية والذي بلغ ١٦,٤٪ في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩ مقارنة بـ ٧,٩٪ في نهاية سبتمبر ٢٠٠٨.

ويرجع انخفاض معدل نمو صافي الأصول الأجنبية بحوالي ٤,٦٪ في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩ إلى انخفاض صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي بـ ٧,٣٪ إلى ١٧٣,٣ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩ مقارنة بارتفاع قدره ٨٦,٤٪ خلال العام الماضي، وذلك متأثراً باختفاء أثر الأساس الناجم عن تفعيل اتفاقية الحساب المجد بين البنك المركزي ووزارة المالية المصرية في نهاية يونيو ٢٠٠٨^٩ والذي امتد أثره على معدلات نمو صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي خلال العام الممتد من يونيو ٢٠٠٨ وحتى مايو ٢٠٠٩. وعلى الجانب الآخر فقد ارتفع صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك بنحو ١,٣٪ ليصل إلى ٨٨,٤ مليار جنيه في سبتمبر ٢٠٠٩، وذلك بعد انخفاض مستمر في معدلات نموه المحققة خلال السنة الماضية، ويفسر ذلك اختفاء أثر الأساس المصاحب لتصفية أغلب استثمارات الأجانب في الأوراق المالية الحكومية بداية من شهر سبتمبر ٢٠٠٨.

٩ قام البنك المركزي المصري بمراجعة أساس تئويب الدين الخارجي اعتباراً من بيانات الدين لشهر سبتمبر ٢٠٠٨. وقد نتج عن إعادة تئويب الدين زيادة المديونية الخارجية الحكومية بنحو ٤,٣ مليار دولار دون تأثير في جملة الدين (والتي تغيرت فقط نتيجة الحركة الطبيعية لصفاف حركة الاقراض والسداد). وطبقاً للمعالجة الجديدة، فقد تم إعادة تئويب الديون المعاد إقراضها ضمن الدين الخارجي للحكومة المركزية و وحدات الحكم المحلي بدلاً من مديونيات "القطاعات الأخرى". وحتى تاريخه فلا توجد بيانات تخص الفترات السابقة حسب التئويب الجديد.

١٠ تم تفعيل اتفاقية الحساب المجد بين البنك المركزي المصري ووزارة المالية في يونيو ٢٠٠٨، مما أدى إلى إهلاك جزء من السندات الصادرة عن وزارة المالية لصالح البنك المركزي مقابل استخدام وزارة المالية لرصيد الحساب المجد، ومن ثم إنخفضت قيمة الخصوم الأجنبية المستحقة على البنك المركزي وارتفعت قيمة صافي الأصول الأجنبية لديه، وأثر ذلك على معدلات نمو صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي طوال الفترة الممتدة من يونيو ٢٠٠٨ حتى مايو ٢٠٠٩.

وقد إنخفضت الأجور وتعويضات العاملين بنسبة ٩,٥٪ لتصل إلى ٢٥,٦ مليار جنيه، كما ارتفعت الفوائد المدفوعة بـ ٤٨,٦٪ إلى ٢٣,٧ مليار جنيه. وبالإضافة إلى ذلك فقد ارتفع الإنفاق على شراء السلع والخدمات بـ ١٧,٢٪ إلى ٥,٤ مليار جنيه. أيضاً ارتفع الإنفاق على شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ ٣٢,٧٪ إلى ١١,٦ مليار جنيه، كما ارتفعت المصروفات الأخرى بـ ١٥٪ لتصل إلى حوالي ٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. وعلى الجانب الآخر، إنخفضت فاتورة الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بـ ٣١,٨٪ لتصل إلى ١٨,٨ مليار جنيه مقارنة بـ ٢٧,٦ مليار جنيه خلال يوليو- أكتوبر ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

وفيما يخص بيانات الدين المحلي الصادرة عن وزارة المالية، فيتم عرضها طبقاً لثلاث مستويات تجميعية^٦ مختلفة هي: الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة، والدين المحلي للحكومة العامة، والدين العام المحلي.^٨

وقد إنعكس التحسن الملحوظ في مؤشرات المالية العامة على أرصدة الدين المحلي خلال الأعوام من ٢٠٠٥/٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٨/٢٠٠٧، حيث إنخفضت نسبة الدين المحلي الإجمالي لأجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي بـ ٣٤ نقطة مئوية نزولاً من ١٠١٪ في نهاية يونيو ٢٠٠٥/٢٠٠٤ إلى ما يقرب من ٦٧٪ في نهاية يونيو ٢٠٠٨/٢٠٠٧، كما استقرت نسبة الدين إلى الناتج المحلي خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

بالنسبة لأرصدة الدين المحلي في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٨، فقد سجل الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة نحو ٧٥١,٥ مليار جنيه (٦,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بـ ٦٣٩,٨ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٨ (٦,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي). كما سجل صافي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة نحو ٦١١,٦ مليار جنيه (٥١,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بـ ٥١٢,٦ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٨ (٤٩,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وتجدد الإشارة إلى أن الزيادة المحققة في رصيد الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ ترجع في الأساس إلى زيادة إصدارات أذون وسندات الخزانة ليصل رصيد كل منهما إلى ٢٥٠,٤ مليار جنيه و ١١٠ مليار جنيه على التوالي مقارنة بـ ١٦٥,٤ مليار جنيه و ٧٨,٥ مليار جنيه في نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

كما بلغ إجمالي الدين المحلي للحكومة العامة ٦٦٥,٣ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٨ (٥٦,٣٪ من الناتج المحلي) مقابل ٥٥٢,٢ مليار جنيه (٥٣,٢٪ من الناتج المحلي) في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٨. كما بلغ صافي الدين المحلي للحكومة العامة ٥١٣,٧ مليار جنيه (٤٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل ٤١٥,٢ مليار جنيه (٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية سبتمبر ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وقد نتج الارتفاع المحقق في رصيد الدين المحلي للحكومة العامة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ عن ارتفاع الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة بالإضافة إلى ارتفاع الدين المجمع لبنك الإستثمار القومي بما يقرب من ٧ مليارات جنيه ليصل إلى ١٤٧,٧ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩.

٦ يرجع الانخفاض في الإيرادات الأخرى والإنفاق على المزايا الاجتماعية (جانب المصروفات) إلى أثر فترة الأساس الناتجة عن التسوية التي تمت بين الموازنة وصناديق المعاشات خلال السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

٧ تعكس أرصدة الدين المجمع على المستويات الثلاث الدين المستحق على الوحدات المعنية بعد طرح قيمة الدين الداخلي فيما بينهم.

٨ يشمل الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحقة على وحدات الجهاز الإداري، وحدات الإدارة المحلية، والهيئات الخدمية. ويتضمن الدين المحلي للحكومة العامة أرصدة الدين المجمع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة و بنك الإستثمار القومي و صناديق التأمين الاجتماعي. أما بالنسبة للدين العام المحلي فيشمل أرصدة الدين المحلي المجمع لكل من الحكومة العامة والهيئات الاقتصادية.

أيضاً، ارتفع صافي الأصول المحلية بنسبة ١٦,٤٪ إلى ما يقرب من ٥٨٦ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩ مقارنة بـ ٥٠٣,٥ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠٠٨، وترجع هذه الزيادة في الأساس إلى نمو صافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية بنسبة ٤٩,٦٪ ليصل إلى ٣١٠,٧ مليار جنيه، بالإضافة إلى ذلك فقد ارتفعت المطلوبات من قطاع الأعمال العام بمعدل ١٨,٦٪ لتصل إلى ٣٣,٥ مليار جنيه. وعلى نحو آخر، انخفض صافي المطلوبات من القطاع الخاص بنسبة طفيفة بلغت ٠,١٪ ليصل إلى حوالي ٣٨٥ مليار جنيه.

أما عن تطور مكونات السيولة المحلية على جانب الخصوم، فقد ارتفعت أشباه النقود بنسبة ٩,١ لتبلغ ٦٥٥ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩، كما ارتفع المعروض النقدي بنسبة ٨,٥٪ ليصل إلى ١٩٣ مليار جنيه. بالنسبة إلى صافي الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي فقد تراجع في نهاية شهر سبتمبر ٢٠٠٩ بالمقارنة بنفس الشهر من العام السابق بنسبة ٤,٣٪ ليلعب ٣٣,٥ مليار دولار، إلا أنه قد ارتفع مقارنة بمستواه في شهر أغسطس ٢٠٠٩ والذي بلغ ٣٢,٩ مليار دولار.

ومن ناحية أخرى، ارتفعت جملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصري) بنسبة ٩٪ في سبتمبر ٢٠٠٩ إلى ٨٣٢,٤ مليار جنيه، منها ٨٧٪ وودائع غير حكومية. كذلك ارتفع إجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية من البنوك (بخلاف البنك المركزي) بنسبة ١,٧٪ إلى ٤٢٩,٨ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩، وذلك كمحصلة لنمو جملة الإقراض للقطاع غير الحكومي بمعدل ١,٤٪ ليصل إلى ٣٩٧,٤ مليار جنيه بالإضافة إلى ارتفاع معدل الإقراض للقطاع الحكومي بنسبة ٤,٩٪ ليصل إلى ٣٢,٤ مليار جنيه. أما عن نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة المحلية فقد بلغت ٤٧,١٪ في سبتمبر ٢٠٠٩ مقابل ٤٨,٦٪ في شهر سبتمبر من العام السابق، بينما بلغت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة الأجنبية ٦٥,٦٪ مقابل ٧٤,٧٪ في العام السابق.

وقد انخفضت معدلات الدولار في جملة السيولة المحلية لتصل إلى ١٩٪ في سبتمبر ٢٠٠٩ مقارنة بـ ١٩,٤٪ خلال الشهر السابق ٢٠,٦٪ في شهر سبتمبر ٢٠٠٨. بالنسبة لمعدلات الدولار في الودائع خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٩ فقد انخفضت أيضاً لتصل إلى ٢٤,٦٪ مقارنة بـ ٢٥,١٪ في الشهر السابق ومقارنة بـ ٢٥,٧٪ في شهر سبتمبر ٢٠٠٨.

■ ارتفاع معدل التضخم السنوي^{١١} لحضر الجمهورية خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩ ليصل إلى ١٣,٣٪ مقارنة بـ ١٠,٨٪ خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٩ (١٢,٨٪ لإجمالي الجمهورية خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩ مقارنة بـ ١٠,٢٪ في الشهر السابق). كما ارتفع معدل التضخم الشهري خلال شهر الدراسة ليسجل ٢,٢٪ مقارنة بـ ١,٩٪ خلال الشهر السابق. ويرجع ذلك في الأساس إلى ارتفاع معدل التضخم لمجموعي التعليم والخدمات الشخصية لتسجلا ٩,٤٪ و ١٣,٧٪ خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩ على التوالي. هذا بالإضافة إلى ارتفاع أسعار مجموعة الطعام والشراب لتحقيق ٢,٥٪ خلال شهر الدراسة نتيجة ارتفاع أسعار الخضروات والفاكهة.

قام البنك المركزي المصري بإصدار مؤشر التضخم الأساسي (Core Inflation) في ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٩، وهو مشتق من الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين مستبعداً منه بعض السلع التي تتحدد أسعارها إدارياً (وتمثل ١٩,٤٪ من السلة السلعية للمستهلكين)، بالإضافة إلى بعض السلع التي تتأثر بصدمات مؤقتة من جانب العرض (الخضراوات والفاكهة وتمثل ٨,٨٪ من السلة السلعية للمستهلكين). وجددير بالذكر أن معدل التضخم الأساسي لا يعتبر بديلاً عن معدل التضخم لأسعار المستهلكين ولكنه مؤشر توضيحي وتكميلي. وقد سجل معدل التضخم الأساسي السنوي نحو ٦,٥٪ خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩ مقارنة بـ ٦,٣٪ في الشهر السابق، ومقارنة بـ ٢٢,٣٪ في أكتوبر ٢٠٠٨. وعلى نحو آخر، سجل مؤشر أسعار المنتجين في أكتوبر ٢٠٠٩، للمرة الأولى بعد تراجع دام أحد عشر شهراً، معدل تضخم وصل إلى ١,٤٪ مقارنة بـ ٦,٧٪ خلال الشهر السابق عليه، ومقارنة بـ ١,٣٪ خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٨.

■ قرر البنك المركزي الإبقاء على أسعار الفائدة على الودائع والإقراض لمدة ليلة واحدة (المعروفة بمعدل الكوريدور) بدون تغيير وذلك خلال اجتماع لجنة السياسات النقدية الذي عقد في ٥ نوفمبر ٢٠٠٩. وبناءً على ذلك فقد ثبتت أسعار الفائدة على الودائع والإقراض لمدة ليلة واحدة عند ٨,٢٥٪ و ٩,٧٥٪ على التوالي. وترجع وحدة السياسات النقدية هذا القرار إلى أن السياسة الحالية لأسعار العائد على الودائع والإقراض لمدة ليلة واحدة تتفق

^{١١} قام الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء باستحداث سلسلة جديدة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بدءاً من يناير ٢٠٠٥، وذلك باستخدام شهر يناير ٢٠٠٧ كقاعدة أساس للسلسلة الجديدة، بالإضافة إلى استخدام أوزان جديدة للمجموعات السلعية الرئيسية مستخرجة في ضوء نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

مع التحسن الحالي في مؤشرات الأداء الإقتصادي المحلي، بالإضافة إلى الحفاظ على معدلات التضخم الأساسي في الحدود المقبولة بالنسبة للبنك المركزي.

■ وبالنسبة لمعاملات القطاع الخارجي، حقق ميزان المدفوعات خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩ فائضاً كلياً بلغ ٢,١ مليار دولار مقابل فائض بلغ ٠,٥ مليار دولار خلال العام السابق. فقد سجل الميزان المالي والراسمالي صافي تدفقات للداخل بلغ ٢,٨ مليار دولار مقابل تدفقات للداخل بمبلغ ٢,٢ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق. من جهة أخرى، حقق ميزان المعاملات الجارية عجزاً بلغ ١,٥ مليار دولار تقريباً مقابل عجزاً بلغ تقريباً ١ مليار دولار خلال يوليو-سبتمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

فعلى جانب ميزان المعاملات الجارية، شهدت جملة الصادرات السلعية خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩ انخفاضا بنسبة ٣,٤٪ لتصل إلى ٥,٤ مليار دولار وذلك نتيجة انخفاض الصادرات غير البترولية بنسبة بلغت ٢٦,٩٪ لتصل إلى ٣ مليار دولار، هذا بالإضافة إلى الانخفاض في قيمة الصادرات من المنتجات البترولية بنحو ٤١٪ لتصل إلى ٢,٤ مليار دولار. وفي الوقت ذاته سجلت جملة الواردات السلعية إنخفاض بنسبة ١٦,٧٪ لتبلغ ١٢,٦ مليار دولار. وقد أدت هذه التطورات في مجملها إلى نمو العجز التجاري بنسبة ٣,٤٪ ليصل إلى ٧,٢ مليار دولار خلال يوليو-سبتمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقابل ٧ مليار دولار خلال يوليو-سبتمبر من العام السابق.

أما عن الميزان الخدمي، فقد انخفضت جملة المتحصلات الخدمية بنسبة ١٥,٤٪ إلى ٦,٣ مليار دولار وذلك في ضوء الانخفاض الذي شهدته المتحصلات من كافة البنود في الميزان الخدمي. في الوقت ذاته انخفضت المدفوعات الخدمية بنسبة ١١,٣٪ لتصل إلى ٣ مليار دولار خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقابل ٣,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق، وكمحصلة لهذه التطورات فقد انخفض فائض ميزان المعاملات الخدمية بنسبة ١٨,٧٪ ليحقق نحو ٣,٣ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقارنة بنحو ٤,١ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالي السابق. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة المتحصلات الخدمية إلى المدفوعات الخدمية بلغت ٢١١,٢٪ مقارنة بـ ٢٢١,٢٪ خلال يوليو-سبتمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

وقد انخفض صافي تدفقات التحويلات الخاصة بنسبة ٤,٩٪ ليحقق ١,٨ مليار دولار خلال يوليو-سبتمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩، وبالتالي فقد سجلت جملة المتحصلات الجارية (شاملة صافي التحويلات الخاصة والرسمية) انخفاضا بنسبة ١٩,٥٪ خلال فترة الدراسة لتحقيق ١٤,١ مليار دولار. في الوقت ذاته إنخفض إجمالي المدفوعات الجارية بنسبة ١٥,٧٪ إلى ١٥,٦ مليار دولار مما دفع حساب المعاملات الجارية إلى تحقيق عجز قدره ١,٥ مليار دولار (-٠,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وقد انخفضت نسبة تغطية المتحصلات الجارية إلى المدفوعات الجارية لتصل إلى ٩٠,٥٪ مقارنة بنحو ٩٤,٨٪ خلال نفس الفترة من العام السابق.

وعلى الجانب الآخر، سجل ميزان المعاملات المالية والراسمالية خلال يوليو-سبتمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩ صافي تدفقات للداخل بقيمة ٢,٨ مليار دولار مقابل ٢,٢ مليار دولار خلال يوليو-سبتمبر من العام السابق. وتأتي هذه الزيادة نتيجة لارتفاع صافي تدفقات محفظة الأوراق المالية في مصر لتحقيق ١,٢ مليار دولار مقارنة بصافي تدفق للخارج قدره ٣,٥ مليار دولار خلال يوليو-سبتمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٨، وكذلك ارتفاع صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للداخل لتصل إلى نحو ١,٢٣ مليار دولار خلال يوليو-سبتمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩، مقارنة بصافي تدفقات للداخل بلغت ١,٦٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق. ومن جهة أخرى، فقد انخفضت قيمة الاستثمارات الأخرى لتصل إلى ٠,٧ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقابل ٤,٨ مليار دولار خلال الربع الأول من العام السابق.

وأخيراً، سجل بند السهو والخطأ صافي تدفقات للداخل بنحو ٠,٧ مليار دولار خلال يوليو-سبتمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقابل صافي تدفقات للخارج يصل إلى ٠,٨ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق.

وقد ارتفعت نسبة تغطية الاحتياطي الدولي للواردات إلى ٨ أشهر مقارنة بـ ٦,٩ أشهر خلال يوليو-سبتمبر من العام المالي السابق. في حين انخفض مؤشر تغطية الصادرات السلعية إلى الودائع السلعية إلى ٤٢,٧٪ خلال يوليو-سبتمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقارنة بـ ٥٣,٨٪ خلال نفس الفترة من العام السابق.

■ أما عن تطورات سوق رأس المال المحلي، فقد ارتفع مؤشر EGX ٣٠ CASE (٣٠ سابقاً) خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩ بـ ٢٥ نقطة ليصل إلى ٦٩٦٦ نقطة مقارنة بمستواه المحقق في الشهر السابق والذي بلغ ٦٧٦٢ نقطة، وكذلك ارتفع المؤشر بـ ٢٢٥٠ نقطة بالمقارنة بمستواه المحقق في نهاية أكتوبر من العام السابق. بالإضافة إلى ذلك فقد ارتفعت قيمة رأس المال السوقي بنسبة ١٥,٥٪ في أكتوبر ٢٠٠٩ ليسجل ٥٤٩ مليار جنيه (٤٦,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي).